



كتاب دوري رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٨  
بشأن

ضوابط العمل بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ الصادر  
بشأن التجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية

بمناسبة صدور القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ المنشور بالجريدة الرسمية - العدد ٣٢ مكرر (ب) في ١٤ أغسطس ٢٠١٨ الذي يعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره بالجريدة الرسمية، وقد نصت مادته الأولى على التجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية المنصوص عليهما في كل من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وقانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ والقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بقرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة، وقانون الضريبة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١، وقانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وقانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦.

وتوحيداً للعمل التنفيذي لأحكام ما سبق داخل وحدات مصلحة  
الضرائب المصرية داخل / قيمة مضافة، يراعى الضوابط التالية:

أولاً: سريان أحكام القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ (تطبيقات التجاوز):

١. مقابل التأخير المنصوص عليه بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣.
٢. مقابل التأخير المنصوص عليه بالقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته.
٣. مقابل التأخير المنصوص عليه بقانون ضريبة الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته.
٤. مقابل التأخير المنصوص عليه بقانون رسم تنمية الموارد المالية للدولة الصادر بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ وتعديلاته.
٥. الضريبة الإضافية المنصوص عليها بقانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته.
٦. الضريبة الإضافية المنصوص عليها بقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته.



رئيس  
مكتب الضرائب المصرية

### ثامناً: شروط تطبيق حافز التجاوز:

- يقع التجاوز على مقابل التأخير والضريبة الإضافية ولا يشمل الضريبة الأصلية، ولا المبالغ الأخرى كالجزاء المالي المقرر بالمادة (٨٧ مكرر)، ولا الغرامات والتعويضات المقررة في جرائم التهرب الضريبي.
- يشترط أن يكون الرسم أو الضريبة المتعلقة بمقابل التأخير أو الضريبة الإضافية مستحقاً أو واجب الأداء قبل ٢٠١٨/٨/١.
- يشترط لمنح الحافز أن يقوم الممول بسداد أصل دين الضريبة أو الرسم كاملاً خلال فترة مائة وثلاثين يوماً من تاريخ العمل بالقانون أي خلال الفترة من يوم ٢٠١٨/٨/١ حتى يوم ٢٠١٩/٢/١٠.
- لا يسرى حافز التجاوز على المبالغ المحصلة تحت حساب الضريبة بنظام الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة أو الدفوعات المقدمة.

ثالثاً: يقصد بالضريبة المستحقة في تطبيق أحكام القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ كل واقعة منسوبة للضريبة بذاتها يكون عدم أدائها في الموعد سبباً لغرض مقابل تأخير عليها ويطبق ذلك على بعض أوعية ضريبة الدمغة ورسم تنمية الموارد المالية.

### وتكون الضريبة واجبة الأداء في الحالات الآتية:

- ( الإقرار الضريبي - الاتفاق بالجنة الداخلية - قرار لجنة الطعن ولو كان مطعوناً عليه - ربط لعدم الطعن على نموذج الإخطار بعناصر ربط الضريبة وقيمتها أو المطالبة - حكم محكمة واجب النفاذ ولو كان مطعوناً عليه - قرار لجنة التصالح - قرار لجنة إنهاء المنازعات الضريبية ) .

### رابعاً: نسب الحافز

يستحق الممول حافز خصم من مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية بواقع:

١٠٠% إذا قام الممول بسداد أصل دين الضريبة أو الرسم المستحق كاملاً قبل تاريخ العمل بالقانون ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ دون أن يكون في ثمنه أية مبالغ، ولا يسرى ذلك على الضريبة الإضافية.

٩٠% إذا قام الممول أو المسجل بسداد أصل دين الضريبة أو الرسم بالكامل خلال الفترة من ٢٠١٨/٨/١٥ حتى ٢٠١٨/١١/١٢



رئيس  
مصلحة الضرائب المصرية

٧٠% إذا قام الممول أو المسجل بسداد أصل دين الضريبة أو الرسم أو استكمال السداد بالكامل خلال الفترة ٢٠١٨/١١/١٣ حتى ٢٠١٨/١٢/٢٧.

٥٠% إذا قام الممول أو المسجل بسداد أصل دين الضريبة أو الرسم أو استكمال السداد بالكامل خلال الفترة ٢٠١٨/١٢/٢٨ حتى ٢٠١٩/٢/١٠.

وفي جميع الأحوال لا يخصم من المدد المقررة للسداد أيام الجمع أو العطلات أو الأجازات الرسمية، كما لا يُعَدُّ بأي منع بحول دون قيام الممول بالسداد خلال هذه الفترات، إلا في حالة العذر القهري أو الحادث الفجائي بالمعنى المقرر بالقانون المدني وما استقرت عليه أحكام القضاء.

ولا يعتبر عذرا في هذا الشأن مرض الممول أو وقوع حادث عابر له أو وجوده خارج البلاد خلال فترة سريان القانون.

**خامساً:** تلتزم جميع المأموريات والجهات المختصة بتطبيق أحكام القوانين الضريبية بإجراء تسوية ضريبية في ضوء أحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته حتى تاريخ صدور القانون ٢٩ لسنة ٢٠١٨.

**سادساً:** لا يترتب على التجاوز عن مقبل التأخير وفقاً لأحكام القانون ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ استرداد ما سبق سداؤه من مقبل التأخير.

وعلى جميع رؤساء القطاعات والمناطق والإدارات المركزية والمأموريات الالتزام بما جاء بهذا الكتاب الدوري بكل دقة.

والله ولي التوفيق !!

رئيس

مصلحة الضرائب المصرية

الممسوحة ضوئياً بـ CamScanner  
٢٠١٨/٩/٤

صدري: ٢٠١٨/٩/٤



رئيس  
مصلحة الضرائب المصرية

كتاب دورى رقم ( ٢٨ ) لسنة ٢٠١٨

ملحق الكتاب الدوري رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٨

بشأن

ضوابط العمل بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨

الصادر بشأن التجاوز من مقابل التأخير والضريبة الإضافية

سبق أن أصدرت المصلحة الكتاب الدوري رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٨ بشأن التجاوز من مقابل التأخير والضريبة الإضافية .

وبمتابعة الأداء على مستوى المصلحة تبين وجود تباين واختلاف فى تطبيق الكتاب الدوري المشار إليه، وكذا ورود العديد من الاستفسارات سواء من المأموريات أو الممولين وحرصاً من المصلحة على التطبيق الصحيح لأحكام القانون رقم (١٧٤) لسنة ٢٠١٨ .

فإن المصلحة تنبه إلى ضرورة مراعاة الآتى :-

- تسري أحكام القانون رقم (١٧٤) لسنة ٢٠١٨ على مقابل التأخير المستحق على ضريبة المراتب وما فى حكمها.

- تكون الضريبة واجبة الأداء من تاريخ الاتفاق باللجنة الداخلية أو تاريخ صدور (قرار لجنة المعلن / جلسة التعلق بالحكم) وكذلك قبل ٢٠١٨/٨/١٥ بصرف النظر عن تاريخ الربط لتلك السنوات .

وعلى جميع رؤساء القطاعات والمناطق والإدارات المركزية والمأموريات الالتزام بما جاء بهذا الكتاب الدوري بكل دقة.

والله ولى التوفيق !!!

رئيس

مصلحة الضرائب المصرية

" عماد سامى حسين "

٢٠١٨/١٠/٢٨

مصر فى : ٢٠١٨ / ١٠ / ٢٨

تم تخطيط رئيس مصلحة الضرائب المصرية رقم ٢٠١٨ / ١٠ / ٢٨





رئيس  
مصلحة الضرائب المصرية

**كتاب دورى رقم ( ٤٢ ) لسنة ٢٠١٨  
الملحق للكتاب الدورى رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٨  
بشأن  
ضوابط العمل بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨  
الصادر بشأن التجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية**

سبق وأن أصدرت المصلحة الكتاب الدورى رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط العمل بالقانون ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ الصادر بشأن التجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية.  
ونظراً لورود العديد من الاستفسارات المتعلقة بتطبيق القانون المشار إليه وحرصاً من المصلحة على توحيد المعاملة الضريبية على كافة وحدات المصلحة.  
**لذا توجه المصلحة إلى ضرورة مراعاة الآتي:**

أن المشرع رغبته منه فى حفظ المولدين أو المكلفين على المبادرة بسداد أصل الضريبة المستحقة أو واجبة الأداء فقد أصدر القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ ناصاً في مادته الأولى على أن يتجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية المنصوص عليهما في كل من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وقانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ والقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم لتعمية الموارد المالية للدولة وقانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وقانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦.

وقد حدد المشرع في المادة الثانية لسبب التجاوز التي يسمح بخصمها، والتي تتراوح ما بين ٩٠% و ٥٠% من قيمة مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية ، بالشروط الآتية:

- أن تكون الضريبة المتصلة بمقابل التأخير أو الضريبة الإضافية مستحقة أو واجبة الأداء قبل تاريخ العمل بالقانون. وذلك تبعاً لطبيعة الضريبة التي تكون محملة بمقابل تأخير أو ضريبة إضافية.

- أن يقوم الممول أو المكلف بسداد أصل الدين كاملاً خلال المدة المقررة قانوناً ( التي لا تتجاوز مائة ولثمانين يوماً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ )



رئيس  
مصلحة الضرائب العمومية

المذكور)، وتتحدد نسبة التجاوز بالتاريخ الذي يؤدي فيه الممول أو المكلف مبلغ الضريبة الأصلية كاملاً أو يستكمل فيه قيمة هذه الضريبة.

ويقصد بالضريبة الأصلية الضريبة التي يخضع لها الممول أو المكلف ، والتي تتحدد كدين ضريبي ، سواء وفقاً للإقرار الضريبي المقدم منه ، إذا قبلته مصلحة الضرائب ، أو بناء على تقدير من المصلحة قبله الممول أو صارت الضريبة بشأنه واجبة الأداء.

ويستقراء نصوص القانون المذكور ، والقوانين الضريبية ذات الصلة به ، بتوضيح ما يلي:

١- مجرد فحص المنشأة ضريبياً قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ المشار إليه لا يولد بذاته حق للمصلحة في استثناء مقابل التأخير في ضريبة الدخل أو الضريبة الإضافية في مجال ضريبة القيمة المضافة ومن ثم فإنه لا يكون للمصلحة في هذه المرحلة مبلغاً يمكن التجاوز عنه.

٢- بحسب مقابل التأخير ، أو الضريبة الإضافية ، بحسب الأحوال ، على مبالغ الضريبة التي تكون واجبة الأداء قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ ، ولا يمتد هذا التجاوز إلى أية ضرائب وجب أدائها بعد تاريخ العمل بالقانون المذكور.

٣- إذا كانت الضريبة الأصلية قد أصبحت واجبة الأداء بموجب قرار لجنة طعن ، صدر قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور ، فإن الممول يستفيد من التجاوز والعبرة في هذا الشأن بتاريخ صدور قرار اللجنة ، وليس بتاريخ تصدير هذا القرار أو تاريخ العلم به.



4- وجوب الضريبة بناء على أحكام قضائية صادرة قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور تمنح الممول الحق في الاستفادة بحافز التجاوز. سواء تضمن الحكم القضائي بياناً بمبلغ مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية المدين بها الممول ، أو المكلف بحسب الأحوال. أو لم يتضمن الحكم القضائي ذلك. إذ أن الحق في التجاوز مقرر بقانون لاحق على تاريخ صدور الحكم القضائي، مما يوجب إعماله، سيما وأن القانون المذكور لم يستبعد من نطاق تطبيقه الأحكام القضائية.

5- إذا كان دين الضريبة الأصلية واجب الأداء قبل تاريخ العمل بالقانون، فإن للممول أن يستفيد بحافز التجاوز عن الرصيد المستحق من هذه الضريبة في اليوم السابق على تاريخ العمل بالقانون. ويكون للممول ، أو المكلف ، الحق في دفع هذه الضريبة للاستفادة من هذا الحافز بالسبب المقررة قانوناً. ولا تفرقة في هذا الشأن بين ممول أصدر ، قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور، شيكات بباقي المديونية، أو لم يصدر، وسواء ارتدت هذه الشيكات أو لم ترتد. إذ العبرة بأن مبلغ الضريبة الذي يدفعه الممول، أو المكلف، للاستفادة بالحافز، واجب الأداء قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور، وأن الممول أو المكلف يقوم بدفع هذا المبلغ كاملاً في التاريخ المحدد لمنح الحافز.

6- للممول أو المكلف الحق في التمتع بالحافز عن كل دين ضريبي واجب الأداء، سواء كان متنازعاً عليه، أو نهائياً، طالما تقرر وجوب الأداء قبل تاريخ العمل بهذا الحافز، وليس له أن يستفيد بالحافز عن ضرائب غير واجبة الأداء. أيأ كان تاريخ استحقاقها طالما لم تصبح واجبة الأداء قبل تاريخ العمل بقانون التجاوز المشار إليه.







رئيس  
مصلحة الضرائب المصرية

كتاب دوري رقم ٤٤ ع ١ لسنة ٢٠١٨

المعلق للكتاب الدوري رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٨

بشأن

ضوابط العمل بالفانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨

الصادر بشأن التمايز من مقابل التأخير والضريبة الإضافية

سبق ان اصدرت المصلحة الكتاب الدوري رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط العمل بالفانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ بشأن التجاوز من مقابل التأخير والضريبة الإضافية. ونظراً لظهور العديد من الاستفسارات المتعلقة بتطبيق القانون المشار إليه وحرصاً من المصلحة على توحيد المعاملة الضريبية على كافة وحدات المصلحة.

لذا تمهيداً إلى ضرورة مراعاة الآتي :-

أولاً: يتم تعديل البند (٧) من الكتاب الدوري رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٨ ليكون على النحو الآتي:-  
٧- تعتمد بالضريبة المستحقة التي تستفيد من حافز التجاوز المشار إليه الضريبة التي يكون للمصلحة الحق في استثناء مقابل تأخير عليها. ومن أمثلتها ضريبة الإلزام الضريبي التي أقر بها الممول - قبل تاريخ العمل بالفانون ولم يدفعها - والضريبة المستحقة على العوريات وما لم يحكمها عن سنوات ما قبل العمل بالفانون رقم (١٧٤) لسنة ٢٠١٨ سواء أكانت ناتجة عن فروق التوبة أو فروق النقص السابق إخطاره بنموذج ٢٨ مرات قبل صدور القانون.

ثانياً: يتم تعديل البند (٨) من الكتاب الدوري رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٨ ليكون على النحو الآتي:-  
٨- تعتمد بأصل الضريبة إجمالي أصل دين الضريبة المطلوب سدادها عن كل فترة ضريبة.

على كافة قطاعات المصلحة الالتزام بما ورد بهذا الكتاب الدوري. وعلى قطاع المناطق الضريبية والإدارة المركزية للتوعية والتوعية متابعة ذلك بكل دقة وإخطار كل ما يفتقد ذلك

وأله ولى التوقيع :-

رئيس

مصلحة الضرائب المصرية

أحمد محمد

الممسوحة ضوئياً من  
CamScanner

عبد العظيم حسين عبد العظيم



رئيس  
مصلحة الضرائب المصرية

للمشرك  
٨٢٦

كتاب دوري رقم ( ٥ ) لسنة ٢٠٢٠

بشأن

تطبيق أحكام القانون رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠ بالتجاوز من مقابل التأخير والضريبة الإضافية

والفوائد وما يمثاتها من الجزاءات المالية غير الجنائية وتجدد العمل بالقانون

ولم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ في شأن إنهاء المغازاة الضريبية

بمناصفة صدور القانون رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠ المنشور بالجريدة الرسمية  
بالعدد (٢٣) مكرر في ١٦ أغسطس ٢٠٢٠ ، والذي يعمل به من اليوم التالي  
لتاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

وحيث نص هذا القانون في مادته الأولى والثانية على التجاوز عن مقابل  
التأخير والضريبة الإضافية أو الفوائد وما يمثاتها من الجزاءات المالية غير  
الجنائية المنصوص عليها - حسب الأحوال - في كل من قانون ضريبة الدمغة  
الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وقانون الضرائب على الدخل الصادر  
بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣  
والقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة ،  
وقانون الضريبة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وقانون  
الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وقانون الضريبة على القيمة المضافة  
الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٦ .

وحرصاً من المصلحة على التطبيق الصحيح لأحكام القانون  
رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠ المشار إليه، وتيسيراً على العاملين أو الممثلين  
أو المكلفين، وتحقيقاً للأهداف المرجوة منه ولتوحيد تطبيق أحكام هذا القانون  
داخل وحدات مصلحة الضرائب المصرية (دخل / قيمة مضافة) يُرعى الآتي :-



## أولاً: الأحكام العامة

### ١- تعريطات.

١- الضريبة المستحقة التي تستفيد من حافز التحفيز المشار إليه:  
الضريبة التي يكون للمصلحة الحق في إستداء مقابل تأخير  
عليها، ومن أمثلتها:

- الضريبة المستحقة (توعية - تسببة) على كل من المحررات  
والمطبوعات والأشياء والوقائع والمعاملات المقررة بأحكام  
الفتون رقم (١١١) لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته.
- الضريبة المستحقة على المرتبات وما في حكمها عن سنوات  
ما قبل العمل بفتون رقم (١٧٣) لسنة ٢٠٢٠ سواء أكتت  
نتجة عن فروق التسوية أو فروق الفحص السابق لإخطار  
الممول بها بنموذج ٣٨ مرتبت قبل صدور الفتون .
- الضريبة على التصرفات الغذائية المنصوص عليها بالعمدة  
(٤٢) من قانون ضريبة على الدخل الصادر بالفتون  
رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، شريطة أن يكون التصرف قبل العمل  
بأحكام الفتون رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠ المشار إليه.

٢- الضريبة واجبة الأداء: تُعد الضريبة واجبة الأداء في الحالات  
الآتية :-

- تقديم الأقرار الضريبي دون سند المديونية المدرجة به أو سدادها  
بعد المواعيد الفتونية .
- الاتفاق بملجنة الداخلية أو لجنة التوفيق .
- قرار لجنة الطعن ولو كان مطعوناً عليه ، أو قرار لجنة التظلمات .
- الربط لعدم الطعن على نموذج الإخطار بعناصر ربط الضريبة  
وقيمتها والأخطار بلقمة الضريبة وفقاً للنموذج ومنها  
( نموذج [٣٠٤] - ٣٥ - ٣٦ ضريبة دخل ، ٣٨ مرتبت ،  
١٥ قيمة مضافة ، ١٤ قيمة مضطمة ، ١ من/ لعمدة - ٥ من/ لعمدة  
، نموذج ٨ نظري) .
- حكم محكمة واجب التلذ ولو كان مطعوناً عليه .
- قرار لجنة التصحيح .
- قرار لجنة انتهاء المنازعات الضريبية .
- قرار لجنة إعادة النظر في الربط النهائي .



- الحالات التي يكون فيها أصل دين الضريبة المستحقة أو واجبة الأداء ملزماً للممول أو المسجل أو المكلّف وفي الإجراءات المتعددة ، أو بناءً على أي إجراء من إجراءات مكافحة النهب الضريبي ، أي سواء كان ذلك أثناء مرحلة اتخاذ الإجراءات ورفع الدعوى ، أثناء نظر الدعوى أمام القضاء وطلب صاحب الشأن التصالح وسداد الضريبة الأصلية والتعويضات المستحقة لزوم التصالح، وإشاء تنفيذ الأحكام النهائية الصادرة في دعاوى المخالفات والنهب المنصوص عليها في قانون ضريبة القيمة ، أو قانون الضريبة على الدخل ، أو قانون الضريبة العامة على المبيعات أو قانون الضريبة على القيمة المضافة ، وغیره من القوانين التي وردت بتمادة الأولى من القانون رقم ١٧٢ لسنة ٢٠٢٠ المشار إليه، على أن تكون تلك الإجراءات قد تمت قبل ٢٠٢٠/٨/١٧.

- وفي جميع الأحوال تكون الضريبة واجبة الأداء من تاريخ الاتفاقي بملجنة الداخلية أو تاريخ ( صدور قرار لجنة الطعن / جلسة التظلم / بتحكيم / اعتماد السلطة المختصة لتوصية لجنة إنهاء المتزاعات الضريبية ) على أن يكون ذلك كله قبل تاريخ ٢٠٢٠/٨/١٧ وبصرف النظر عن تاريخ الربط لتلك السنوات .

### ٣- أصل دين الضريبة :

- إجمالي أصل دين الضريبة ( المستحق - واجب الأداء ) - بحسب الأحوال - المطلوب سداده عن كل وعاء ضريبي.

### ب - نطاق سريان أحكام القانون ١٧٢ لسنة ٢٠٢٠.

مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية المنصوص عليهما بالقوانين المنشأ إليها يصدر هذا الكتاب الدوري، والفوائد والجزاءات المالية غير الجنائية ومنها المادة ٨٧ مكرّر من قانون الضريبة على الدخل الصّادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

### ج - الإجراءات الواجب إتباعها في شأن تطبيق أحكام القانون ١٧٢ لسنة ٢٠٢٠.

١- تقوم الوحدة المختصة ( مأمورية - مكتب - إدارة ) - بحسب الأحوال - بإجراء التسويات اللازمة للعلقات محل تطبيق أحكام القانون ١٧٢ لسنة ٢٠٢٠ المشار إليه، بناءً على طلب يقدم من الممول أو المسجل أو المكلّف أو من يمثلهم قانوناً، وذلك على نموذج الطلب المتوفى بهذا الكتاب.





٢- تتوزم الوحدة المختصة بإستعداد عدد (٢) سجل بطوي أو إلكتروني على النحو التالي:

السجل الأول : يخص الممولين أو المسجلين أو التكتلين الذين قاموا بسداد أصل دين الضريبة أو الرسم المستحق كاملاً قبل تاريخ العمل بهذا القانون للاستفادة من التجاوز المقرر بنص القانون ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠

السجل الثاني : يخص الممولين أو المسجلين أو التكتلين الذين يقومون بسداد أصل دين الضريبة أو الرسم المستحق كاملاً خلال فترة سريان القانون.

على أن تكون هذه السجلات شاملة لجميع البيانات الأساسية للممول أو التكتل، بالإضافة إلى بيانات مسئلة سداد أصل دين الضريبة والجملة، والكسبة غير المتجاوز منها وليست.

## ثانياً : الأحكام الموضوعية

### أ- نسب التجاوز :

تكون نسبة التجاوز عن مبالغ التخفيض والضريبة الإضافية والوائد وما يمتثلها من الجزاءات المالية غير الجنبية التي يتبع بها الممول أو التكتل على النحو الآتي :

١٠٠٪ إذا قام الممول أو المسجل أو التكتل بسداد أصل دين الضريبة أو الرسم المستحق كاملاً قبل تاريخ العمل بالقانون ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠.

٩٠٪ إذا قام الممول أو المسجل أو التكتل بسداد أصل دين الضريبة أو الرسم بالكامل أو استكمل السداد بالكامل خلال الفترة من ١٧ / ٨ / ٢٠٢٠ حتى ١٥ / ١٠ / ٢٠٢٠.

٧٠٪ إذا قام الممول أو المسجل أو التكتل بسداد أصل دين الضريبة أو الرسم، أو استكمل السداد بالكامل خلال الفترة من ١٦ / ١٠ / ٢٠٢٠ حتى ١٢ / ١٢ / ٢٠٢٠.

٥٠٪ إذا قام الممول أو المسجل أو التكتل بسداد أصل دين الضريبة أو الرسم، أو استكمل السداد بالكامل خلال الفترة من ١٥ / ١٢ / ٢٠٢٠ حتى ١٢ / ٢ / ٢٠٢١.



وفي جميع الأحوال لا نلغى من المدة المقررة للمداء أمام المحاكمات أو الإجراءات الرسمية.  
ولا يترتب على تطبيق أحكام القانون رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠ حق للممول أو المسجل أو المكلف في إسترداد ما سبق أن سددته من مقابل التأخير والضرر الإضائية والفوائد وما يمثّلها من الفوائد الملتبة غير الجنائية قبل تاريخ العمل بالقانون المشار إليه .

#### ب - شروط تطبيق التجاوز :

- يشترط أن يكون الرسم أو الضريبة المتعلقة بمقابل التأخير أو الضريبة الإضائية والفوائد وما يمثّلها من الجزاءات المتبّة غير الجنائية التي يتمتع بها الممول أو المسجل أو المكلف مستحقاً أو واجب الأداء - حسب الأحوال قبل ١٧/٨/٢٠٢٠ .
- يشترط للمتع بتجاوز أن يقوم الممول أو المسجل أو المكلف بسداد كامل أصل دين الضريبة أو الرسم بالإضافة إلى نسبة غير المتجاوز عنها من مقابل التأخير أو ضريبة الإضائية والفوائد وما يمثّلها من الجزاءات المتبّة غير الجنائية .
- تُحد المصلحة القانونية - حال توافر شروطها - أحد طرق السداد ويستلزم الممول أو المكلف بأحكام القانون رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠ ، وفقاً للتضوابط والشروط والنسب الواردة بأحكامه .

#### براهين في تطبيق أحكام هذا القانون ما يلي :

- بحق للممول أو المسجل أو المكلف الذي يؤدي الضريبة المستعقة أو ولجنة الأداء - بحسب الأحوال - أن يستفيد بنسب التجاوز المقررة بتقنين المذكور في تاريخ السداد بالكامل .
- تكون العبء في تحديد تاريخ وجوب الأداء بالنسبة لتحولات التي يصدر بشأنها قرار لجنة الطعن بعد تاريخ العمل بهذا القانون - منتهاً إلى إنتهاء نزاع صلحاً وفقاً للألتى بلجنة الداخلية - إعتباراً من تاريخ الألتى بلجنة الداخلية وليس من تاريخ صدور قرار لجنة الطعن .



رئيس  
مصلحة الشرائع المصرية

• لا يسري التجاوز على المبلغ المستقطعة من المبيع أو المصلحة تحت حساب الضريبة بنظام الخصم والتحويل تحت حساب الضريبة، وكذا التفعيل المقتمة، كما لا يسري التجاوز على المبلغ الأخرى، بخلاف مقابل التخليص والضريبة الإضافية بتفاوتين المشاف إليها يصدر هذا الكتاب، ويلزم بها التمويل أو التعريف (كتمريضات).

على كافة وحدات المصلحة الالتزام بما ورد بهذا الكتاب الدوري بكل دقة، وعلى القطاعات المختصة متابعة تنفيذ ماورد بهذا الكتاب الدوري بكل دقة، ويلغى كل ما يخالف ذلك.

والله ولي التوفيق !!!

رئيس  
مصلحة الشرائع المصرية  
ع.ع.ع  
/ 5  
"رضا عبد القادر غريب"

مصر: ١ / ٢٠٢٠

للنشر  
٢٠٢٢



رئيس  
مصلحة الضرائب المصرية

كتاب دوري

رقم ( ٩ ) لسنة ٢٠٢٢

بشأن

تطبيق أحكام القانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ بالتجاوز عن مقابل التأخير  
والضريبة الإضافية وجميد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦  
في شأن إنهاء المنازعات الضريبية

بمناصفة صدور القانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ المنشور  
بالجريدة الرسمية بالعدد (٣٠) مكرر في ٢٨ يوليو ٢٠٢٢ ،  
والذي يعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

وحيث نص هذا القانون في المادة الأولى على التجاوز عن  
مقابل التأخير والضريبة الإضافية المنصوص عليها - حسب  
الأحوال - في كل من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم  
١١١ لسنة ١٩٨٠ وقانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون  
رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣  
والقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨١ بفرض رسم تنمية الموارد  
العامة للدولة ، وقانون الضريبة على المبيعات الصادر بالقانون  
رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وقانون الضريبة على الدخل رقم ٩١  
لسنة ٢٠٠٥ وقانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر  
بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ .

وحرصاً من المصلحة على التطبيق الصحيح لأحكام  
القانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ المنشور إليه، وتيسيراً على  
المادة المعمولين والمكلفين، وفي ضوء ما أسفر عنه الحوار  
المجتمعي، وتحقيقاً للأهداف المرجوة منه ولتوحيد تطبيق أحكام  
هذا القانون داخل وحدات مصلحة الضرائب المصرية (دخل / قيمة  
مضافة)، يتم الالتزام بالآتي :-

١

نظام مكتوب مطبق من مصلحة مصلحة الضرائب المصرية





## أولاً : في تطبيق أحكام الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون

رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢، يراعى الإلتزام بالآتي :-

### أ - ملاحظات هامة :

- ١- الضريبة المستحقة : كل واقعة منشطة للضريبة بذاتها يكون عدم سدادها في الميعاد سبباً لاستخدام المصلحة مقابل تأخير أو ضريبة إضافية عنها ، وهي :
  - ضريبة المبيعات أو القيمة المضافة على كل واقعة بيع سلعة أو أداء خدمة وفقاً لأحكام القانون.
  - ضريبة الدمغة [ نوعية - نسبية ] على كل الأوعية المقررة بأحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته .
  - الضريبة على المرتبات وما في حكمها الناتجة عن فروق إقرار التسوية السنوية، أو عن فروق الفحص، والتي تم إخطار الممول بها بنموذج (٣٨) مرتبات قبل صدور القانون وحتى ٢٠٢٢/٨/٣١.
  - الضريبة على التصرفات العقارية المنصوص عليها بالمادة (٤٢) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ شريطة أن يكون التصرف سابقاً على تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ أو حتى ٢٠٢٢/٨/٣١.
- ٢- الضريبة واجبة الأداء :

### تكون الضريبة واجبة الأداء في الأحوال الآتية :

- من واقع الإقرار الضريبي دون سداد الضريبة المدرجة به أو سدادها بعد المواعيد القانونية .
- الإتفاق باللجنة الداخلية ، وتكون العبرة في الاستفادة من التجاوز المقرر بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ بتوقيع الممول أو المكلف على محضر الاتفاق حتى ٢٠٢٢/٨/٣١ حتى ولو صدر قرار اللجنة بعد التاريخ المشار إليه، كما يعتد بتاريخ الاتفاق بالامورية بالنسبة للحالات التي يصدر بشأنها قرار لجنة طعن



علاء مكي / مكتب رئيس مصلحة / محمد موز / وجب موزون / محمد موز



بإنهاء النزاع صلحاً وفقاً لنص المادة (٦٦) من القانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.

- قرار لجنة الطعن (تاريخ جلسة إصدار القرار) ولو كان مطعوناً عليه أو قرار لجنة التظلمات .
- الربط لعدم الطعن على نماذج الإخطار بعناصر ربط الضريبة وقيمتها .
- حكم محكمة واجب النفاذ ولو كان مطعوناً عليه .
- قرار لجنة التصالح .
- قرار لجنة إنهاء المنازعات الضريبية وتكون العبرة في الاستفادة من التجاوز المقرر بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ التوصية بالإتفاق الصادرة عن اللجنة ، ودون النظر لتاريخ اعتماد هذه التوصية من المصلحة المختصة .
- قرار لجنة إعادة النظر في الربط النهائي .
- الحالات التي يكون فيها أصل دين الضريبة المستحقة أو واجبة الأداء ملزماً للممول أو المكلف وفق الإجراءات المعتادة ، أو بناءً على أي إجراء من إجراءات مكافحة التهرب الضريبي، أي سواء كان ذلك أثناء مرحلة اتخاذ الإجراءات ورفع الدعوى ، أو أثناء نظر الدعوى أمام القضاء، وطلب صاحب الشأن التصالح وسداد الضريبة الأصلية والتعويضات المستحقة لزوم التصالح، أو أثناء تنفيذ الأحكام النهائية الصادرة في دعاوى المخالفات أو التهرب المنصوص عليها بالقوانين التي وردت بصدر هذا الكتاب الدوري، على أن تكون تلك الإجراءات قد تمت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ [٢٠٢٢/٧/٢٨] أو حتى ٢٠٢٢/٨/٣١ .
- وفي جميع الأحوال تكون الضريبة واجبة الأداء على النحو المنشأ إليه ، وبصرف النظر عن تاريخ الربط لتلك السنوات .



### ٣- أصل دين الضريبة :

- إجمالي أصل دين الضريبة ( المستحق - واجب الأداء ) - بحسب الأحوال حتى ٢٠٢٢/٨/٣١ - والمطلوب سدادَه عن كل وعاء ضريبي على حدى طبقاً لأساس الربط وذلك عن أي فترة ضريبية، التي تكون فيها الضريبة واجبة الأداء أو مستحقة حتى ٢٠٢٢/٨/٣١ .

### ب - نطاق سريان أحكام القانون ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ :

- تسري أحكام القانون المشار إليه على مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية المنصوص عليهما بالقوانين المشار إليها بصدر هذا الكتاب الدوري .
- ولا تسري أحكام هذا القانون على الآتي :
  - المبالغ الإضافية المقررة بنص المادة ٨٧ مكرر من قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، ولا يشترط للاستفادة من التجاوز المقرر بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ ، سداد قيمة المبالغ الإضافية المقررة بالمادة ٨٧ مكرر سالف الإشارة .
  - المبالغ المخصصة والمحصلة تحت حساب الضريبة والدفعات المقدمة المنصوص عليها بقانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وقانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ .
  - المبالغ الأخرى بخلاف مقابل التأخير والضريبة الإضافية الواردة بالقوانين المشار إليها بصدر هذا الكتاب الدوري ويلتزم بها الممول / المكلف مثل التعويضات.

### ج - نسب التجاوز الواردة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ :

- يستفيد الممول أو المكلف من التجاوز بنسبة [٦٥%] من قيمة مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية - بحسب الأحوال - والذي يُحدد في تاريخ سداد كامل أصل دين الضريبة أو الرسم.



## د - التزامات الممولين والمكلفين للاستفادة من أحكام القانون

رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ :

- تقديم طلب إلى مأمورية الضرائب المختصة موضح به رغبة الممول / المكلف في إجراء تسوية ضريبية.
- سداد أصل دين الضريبة أو الرسم كاملاً حتى ٢٠٢٢/٨/٣١.
- سداد النسبة غير المتجاوز عنها وقدرها [٣٥%] من مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية حتى ٢٠٢٣/٣/١.

## هـ - التزامات الوحدات التنفيذية بالمصلحة:

- إعداد سجل خاص بالطلبات المقدمة من الممولين أو المكلفين لإجراء تسوية ضريبية .
- إجراء تسويات ضريبية للملفات التي تقدم الممولين أو المكلفين بطلبات تسوية بشأنها للاستفادة من قانون التجاوز رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ وذلك في موعد أقصاه ٢٠٢٣/٣/١ .

## ثانياً : في تطبيق أحكام الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون

١٥٣ لسنة ٢٠٢٢، تسري ذات الأحكام الواردة بالبند أولاً من هذا الكتاب الدوري على هذه الفقرة مع مراعاة أن سريان أحكام هذه الفقرة تكون على الممول/ المكلف الذي قام بسداد كامل أصل دين الضريبة أو الرسم المستحق أو واجب الأداء قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢، كما يشترط للاستفادة من التجاوز المنصوص عليه بهذه الفقرة أن يتم سداد النسبة غير المتجاوز عنها (٣٥%) الباقية خلال مدة تبدأ من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ ويحد أقصى ٢٠٢٣/٣/١.





### ثالثاً - أحكام ختامية :

■ لا يترتب على تطبيق أحكام القانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ حق للممول / المكلف في استرداد ما سبق أن سدده من مقابل تأخير أو ضريبة إضافية إعمالاً لأحكام القوانين الواردة بصدد هذا الكتاب الدوري.

■ لا تمنع الاستفادة الممول من التجاوز المنصوص عليه بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ من أحقيته في الاستفادة من الإعفاء من نسبة [٣٠٪] من مقابل التأخير المنصوص عليها بالفقرة الرابعة من المادة ١١٠ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ المعدلة بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٢٠ والتي تم الإتفاق بشأنها اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٢٠.

ويكون ترتيب الاستفادة من أحكام القانونين رقمي [١٦ لسنة ٢٠٢٠، ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢] كالآتي :

- يتم الاستفادة بالإعفاء المقرر بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٢٠ وقدره [٣٠٪] من مقابل التأخير، ثم يتم تطبيق أحكام القانون ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ وذلك بالتجاوز عن نسبة [٦٥٪] من نسبة الـ [٧٠٪] المتبقية بعد تطبيق القانون ١٦ لسنة ٢٠٢٠.

■ تعد المقاصة القانونية أحد طرق الوفاء بالدين متى توافرت شروطها ، وبالتالي إذا توافرت شروط المقاصة القانونية حتى ٢٠٢٢/٨/٣١ عن دين واجب الأداء أو مستحق بحسب الأحوال فينقذ حق الممول/ المكلف في الاستفادة من التجاوز المقرر بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢.

على كافة وحدات المصلحة الالتزام بما ورد بهذا الكتاب الدوري بكل دقة ، وعلى القطاعات المختصة - كلاً فيما يخصه - متابعة تنفيذ ماورد بهذا الكتاب الدوري بكل دقة ، ويلغى كل ما يخالف ذلك .

والله ولي التوفيق !!!

رئيس  
مصلحة الضرائب المصرية

" مختار توفيق عباس "

صدر في: ٢٠٢٢/٨/١